لان تحصيل العلة الثانية مغايرة لتحصيل العلة الاولى بالضرورة كيف وتحصيلها
انتفى بانتفائه لامتناع زوال المعروض مع بقاء العارض فلا يرد علينا ان الثانيه
تفيد اصل الوجود فى الزمان الثانى فالعلة فى كل زمان تفيد اصل الوجود وبذلك
الافاده يستمر باستمرار الوجود سواء كانت من علة واحدة او متعددة **قوله**
لانا نقول اه انت خبير بان عدم العلة علة تامة لعدم المعلول ولا عكس كما ان
لا يمكن تخلف وجود المعلول عن وجود العلة التامة فانه كما يتوقف وجود العلة فوجد
المعلول كذلك عدم العلة فعدم المعلول بلا فرق فى ذلك الاستلزام كاستلزام وجود
العلة بوجود المعلول ولا يتوقف على امتناع ان يكون لواحد شخصى علتان مستقلتان
ولو لم يستلزم عدم العلة عدم المعلول لكان وجوده اعم من وجود ما دام الاعم
الاعم فى الحقيقة لازم للاعم فيكون العلة حقيقة هو القدر المشترك بين هاتين
العلتين **قوله** وفيه تدقيق اه لا يخفى انه اذا كان لكل منهما تاثير تام كان
تاثير كل منهما مغاير التاثير الآخر فيلزم تحصيل الحاصل المستحيل واما ان المؤثر
على ذلك التقدير هو القدر المشترك وكانت خصوصية كل منهما ملغاة فى التاثير
فانا لا نعنى بالتاثير الا ما يتبعه المعلول ولا شك ان المؤثر على الحقيقة على ذلك
التقدير هو القدر المشترك ثم العلية بمعنى الترتب وبمعنى كون الشى محتاجا اليه
متلازمان كما اشرنا اليه فى صدر هذه المرصد والمقصود فى الدليل بيان امتناع بذا
تعدد العلة التامة بالمعنى الاول ويلزم منه امتناع تعددها بالمعنى الثانى
كما ان المقصود فى الدليل الاول بيان امتناع تعددها بالمعنى الثانى ويلزم منه
امتناع تعددها بالمعنى الاول فلا تغفل **قوله** كجوهر فرد اه بجزء ذلك

الجسم

الجسم بمراتب متعددة فان الحركة القائمة بجسم واحد حركة واحدة شخصية مركبة
من الحركات الشخصية القائمة باجزاء ذلك الجسم حاصلة عن كل من الدافع او الجاذب
لكنه اجرى فى الجزء الواحد لكونه اظهر **قوله** فان استقلال اه فيه انه يلزم توارد
العلتين المستقلتين على معلول واحد على سبيل البدلية وقد عرفت انه صحيح مطلقا
فالصواب فى الجواب ان هذه الحركة المخصوصة لا يمكن ان تحصل من احدهما بل من
الدفع المخصوص والجذب المخصوص سواء اعتبر الفرادة اولا بل تحصل من
مجموعهما فالعلة المستقلة هو المجموع وكل واحد ليس علة مستقلة اصلا **قوله** على
معنى اه هذا على تقدير ان لا يكون الكلى الطبيعى موجودا واما على تقدير وجوده
فالمعنى ان الطبيعة مستندة الى الطبيعة والفرد الى الفرد لا ان الطبيعة فى ضمن الفرد
مستندة الى علتين فانما يدل على امتناع استناد الواحد الشخصى الى علتين يدل على امتناع
لكن استناد الطبيعة الى الطبيعة فى غير الفاعل والمادة والصورة فان مفيد الوجود
يجب ان يكون متعينا وكذا الجزء الخارجى على ما يشهد به الضرورة واما فى العلل فيجوز ان
يكون طبيعة نوعية بل جنسية **قوله** او منضما الى غيره وهو محل الآخر اما وحده او منضما
الى غيره لكن المتحقق ههنا هو الاول من الثانى فان المحال النسبية يتوقف على الطرفين
وتحصل بمجرد حصولهما فكل من المحال الغير مستندة الى محله بان يكون ظرفا ومحلا له
او الى محل آخر بان يكون طرفا له فقط وبذلك لا اعتبار بحصر مجموع المحليين علتين متعددتين
وبهذا ظهر ان العلة الواحدة يجوز ان يستند اليها معلولان بان يتعدد
ما حصلا فيه العلة **قوله** عند من يقول اه ولا يخفى ما فيه وكأنه اراد ان المحال الغير
على تقدير اعتبارية الاضافات لا يكونان متحققين ولا متحققا فى الاصطلاح بالموجودين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)